-محضر جلسة-

لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

الجلسة عدد 9 :يوم 15 ماي 2012 .

انطلقت أشغال اللجنة بعد ساعة من موعدها المحدد نظرا لتغيب عدد من أعضائها نظرا لارتباطهم بالحضور في اجتماعات أخرى.

قدّم السيد رئيس اللجنة جدول الأعمال الذي يتضمن نقطتين:

-ورقات العمل التي يعدّها فرق العمل حول مكافحة الفساد والإصلاح الإداري واسترجاع الأموال المنهوبة.

-متابعة الملفات المحالة على اللجنة من قبل الأعضاء الذين تعهّدوا بها.

وأكد السيد رئيس اللجنة أن الملفات تم توزيعها على الأعضاء طبقا لاختصاص كل فريق وأنه في الأصل الملف يحال على اللجنة ويتعهد به عضو أو أكثر بتكليف من اللجنة لتيسير عملية المتابعة.

وعبر السيد نائب الرئيس عبد الرؤوف العيادي عن استيائه من ظروف العمل التي يعمل بها أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وانعدام السلطة التي يجب أن يتمتع بها الأعضاء والضبابية في صلاحيات المجلس ويرى أن تواصل هذه الوضعية يمكن أن يؤدي به إلى تقديم استقالته بعد أن أصبح يحس أن الثورة حدث قد طوي وبرزت قوى جديدة تريد أن تستأثر بالوضع الراهن الذي آن الأوان لتقويمه حسب قوله.

واتفق السيد اسكندر العلاقي مع ما جاء على لسان السيد عبد الرؤوف مؤكدا أن الحل ليس بالإستقالة فالنظام الذي تم اختياره مجلسي، وبخصوص ملف الطاقة الذي تناولته الأستاذة سامية عبو والسيد رفيق التليلي من خلال التوجه إلى الشركة التونسية للأنشطة البترولية ETAP للاستيضاح حوله، أفاد أن الطاقة من الملفات المعقدة وأن تونس خسرت ماديا مع شركة بريتش غاز وعليها أن تتدارك الأمر في الإتفايات القادمة.

من جانبها اقترحت السيدة عائشة تاريخ الأحد 1 جويلية 2012 لزيارة الديوانة بمناسبة رجوع الجالية التونسية، كما أشارت إلى وجود عناصر غير ذي ثقة وممن عرفوا بالفساد الإداري والمالي في العهد السابق ضمن خلايا الحوكمة الرشيدة بالجهات وتم الإتفاق على مراسلة السيد الوزير لإعطاء قائمة اسمية في الخلايا.

كما تم الإتفاق على توجيه مكتوب إلى السيد الرئيس لتوفير مكتب لأعضاء اللجنة لتسهيل عملها.

وتساءل السيد الطاهر إيلاهي عن مآل الملف الذي قدّم إلى أعضاء اللجنة حول البنك المركزي وطالب بعقد ندوة صحفية دورية.

أكد السيد جلال بوزيد على أن اختيار الملفات لا يمكن أن يكون اعتباطيا بل طبقا لأولويات تكون على أساس الأهمية السياسية والاقتصادية للملف قبل أن تتناوله اللجنة بالمتابعة.

واعتبر السيد نائب رئيس اللجنة أن ما طرحه في بداية عمل اللجنة بقي غير مفعّل حيث اقترح عنوان بريدي للجنة لتقبّل العرائض ويرى وأنّ الملفات الهامة ذات الأولوية التي يجب التعهد بها هي الصفقات العمومية والنظام المصرفي والفساد الإداري المتعلق بها لتفكيك المنظومة والتعرف على ميكانيزمات الفساد وهذا العمل يستوجب آليات عمل لوجستيكية وبالتالي لا بدّ من وقفة للتقييم.

من جانبه وضح السيد الطاهر إيلاهي أن التوصيات التي رفعتها لجنة الشهداء والجرحى وتفعيل العفو كان لا بد من متابعة تنفيذها لدى الوزارات المعنية معبّرا أن الجلسة العامة المخصّصة لعرض تقارير اللجان الخاصة لم يقع فهم أهدافها.

وأبدى السيد مقرر اللجنة نجيب مراد استياءه من فهم المرحلة على أنها مرحلة عادية وليست مرحلة ثورة واعتبر أنّ الحكومة لا يمكنها إنجاز أي من برامجها ما دامت لم تضع مقاومة الفساد المستشرى على رأس أولوياتها الكبرى.

واقترح أن تتم متابعة جلسة الإستماع إلى محافظ البنك المركزي حول استرجاع الأموال وذلك يوم الجمعة المقبل وكذلك زيارة الديوانة في أقرب الآجال وتم الإتفاق على هذين المقترحين.

وفي الختام تم الإتفاق على استدعاء السيد وزير العدل في جلسة يتم تحديد موعدها لاحقا وإعداد ورقة لتقييم عمل اللجنة والوقوف عند النقائص التي يجب تجاوزها تعهّد بإعدادها السيد عبد الرؤوف العيادي.

رفعت الجلسة على الساعة السادسة إلا ربع.

رئيس اللجنة **مقرر مساعد**

صلاح الدين الزحاف **جلال بوزيد**